

The Monetary Gap between Money Supply And Bank liquidity Management An Analytical study of the current State Challenges of the Libyan Banking Sector

Abdulsalam Ali Jummah Almaghribi*

Department of finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed, Libya

*Email (for reference researcher): abdsalmabdsam@gmail.com

الفجوة النقدية بين عرض النقود و إدارة السيولة المصرفية دراسة على واقع الجهاز المصرفي الليبي

عبد السلام علي جمعة المغربي

قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة بني وليد ، ليبيا

تاريخ الاستلام: 2026-07-02، تاريخ القبول: 2026-08-30، تاريخ النشر: 2026-09-04

Abstract

This study discusses the process of bank liquidity management, which is considered one of the most vital variables that receives great attention from monetary authorities (the Central Bank) due to its major role in achieving monetary and economic stability and enhancing the financial well-being of the state. However, this attention requires taking into account the regulation of funds volume within the banking system and the local economy.

The study also aimed to shed light on the liquidity gap and monetary gap suffered by the Libyan banking and economic sectors, attempting to analyze and comprehend the reality that explains the gaps between bank liquidity-representing a commitment by commercial banks to meet obligations according to the type of deposits, and what is supplied and offered of the monetary mass to match customer requirements and economic activity.

The study concluded that monetary gap crisis in Libya is not merely technical or banking crisis. But rather a direct reflection of a deeper political and structural crisis.

The study attempted to provide an applied theoretical analysis of the Libyan banking reality showing how global banking concepts (such as the liquidity gap, the lend, and Basel accords) take on completely different dimensions when applied in an environment suffering from political division, oil dependency, lack of institutional trust, and the absence of specialized, impartial technocrats.

The study also recommended that the banking liquidity crisis in Libya cannot be solved merely by printing more money (inflating the money supply), but the solution requires political stability that allows for the unification of the monetary institution (the central Bank of Libya) and protects it from conflicts.

A real digital transformation that reduces reliance on cash and enhances financial inclusion.

Keywords: Money supply, bank liquidity management, monetary policy, marginal propensity to lend

المخلص

تناولت الدراسة موضوع عرض النقود و إدارة السيولة المصرفية، التي تُعدّ من أهم المتغيرات التي تحظى بإهتمام بالغ من قبل السلطات النقدية (البنك المركزي) نظراً لدورها المحوري في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي وتعزيز اليأس المالي للدولة. ومع ذلك، يتطلب هذا الاهتمام مراعاة تنظيم حجم الأموال داخل النظام المصرفي والاقتصاد المحلي. كما هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الهوية والفجوة النقدية التي يعاني منها القطاع المصرفي والاقتصادي الليبي، وذلك من خلال محاولة تحليل و إستقراء وفهم الواقع الذي يفسر الفجوات بين السيولة المصرفية - التي تمثل التزام البنوك

التجارية بسداد التزاماتها وفقاً لنوع الودائع - وبين ما يُقدّم ويُعرض من السيولة النقدية لتلبية احتياجات العملاء والنشاط الاقتصادي.

وخلصت الدراسة إلى أن أزمة السيولة النقدية في ليبيا ليست مجرد أزمة فنية أو مصرفية، بل هي إنعكاس مباشر لأزمة سياسية وهيكلية أعمق.

سعت الدراسة إلى تقديم تحليل نظري تطبيقي للواقع المصرفي الليبي، وأظهرت كيف أن المفاهيم المصرفية العالمية (مثل اتفاقية السيولة، واتفاقية التمويل، واتفاقية بازل) تأخذ أبعاداً مختلفة تماماً عند تطبيقها في بيئة تعاني من الانقسام السياسي، والاعتماد على النفط، وإنعدام الثقة المؤسسية، وغياب الكفاءات الفنية المتخصصة والمحاسبة.

كما أوصت الدراسة بأن أزمة السيولة المصرفية في ليبيا لا يمكن حلها بمجرد طباعة المزيد من النقود (زيادة المعروض النقدي)، بل يتطلب الحل استقراراً سياسياً يسمح بتوحيد السلطة النقدية (مصرف ليبيا المركزي) ويحميها من الصراعات. وإن هناك حاجة إلى تحول رقمي حقيقي يقلل الاعتماد على النقد ويعزز الشمول المالي وضرورة القيام بإصلاحات هيكلية تمكن المصارف من أداء مهامها في تمويل النشاط الاقتصادي بدلاً من كونها مجرد "موزع رواتب" وغي قادرة على ذلك.

الكلمات المفتاحية: عرض النقود، إدارة السيولة المصرفية، السياسة النقدية، الميل الحدي للاقراض.

المقدمة

ليس هناك إختلاف على إن الأحداث غير النقدية قد تؤدي الى تقلبات في العرض والطلب على النقد وقيمة العملة الوطنية، ففي ازمة سابقة تسببت كوارث طبيعية في تدني الإنتاج والناتج القومي الذي يعد مقياساً للدخل الكلي الى عرض النقود (سرعة دوران النقود) ببعض الدول والعكس صحيح بالإضافة الى الصدمات والصدمات التي هي من صنع الإنسان نفسه وايضا إن هذه الأحداث قادرة على التأثير حتى في اقتصاديات الدول الاكثر تقدماً.

يتمثل عرض النقود في مجموع الودائع تحت الطلب في المصارف التجارية زائداً العملات الورقية والمعدنية المتداولة خارج الجهاز المصرفي ناقصاً ودائع المصارف المحلية والاجنبية والحكومة، عليه فإن هذه التكتلات النقدية تحتاج الى سياسة تدار بها بما يتماشى ويتلائم مع الوضع الاقتصادي للبلاد وظروفها (السياسة النقدية).

تهدف السياسة النقدية الى التأثير في حجم عرض النقود لإيجاد التوسع والإنكماش في القوة الشرائية للدولة الذي يؤدي بدوره زيادة الطلب على الاستثمار و الإنتاج والعكس صحيح من خلال قنواتها المباشرة و الغير مباشرة التي تؤثر على الاختلالات والصدمات النقدية في الإنفاق على السلع والخدمات، وعليه فإن قيمة النقود تقاس من خلال الارقام القياسية للأسعار من خلال مقارنة التغير النسبي لقيمة النقود نتيجة لظواهر معينة أو العديد من الظواهر مختلفة الزمان والمكان و مثل ذلك الحالة السائدة في الاقتصاد الليبي.

تعتبر السيولة المصرفية ذات أهمية بالغة بالنسبة للمصارف التجارية خصوصاً من خلال طبيعة عملها التي تعتمد اساساً على الموارد الخارجية (الودائع) لدى يجب إن تكون مستعدة دائماً لتلبية طلبات السحب عليها حفاظاً على مركزها المالي.

إن الافتقار الى التخطيط الدقيق لإدارة السيولة سيدفع المصرف الى موقف غير ملائم الذي يؤدي اما لفائض او عجز مالي تتقاطع فيه متطلبات السيولة مع متطلبات الربحية كمؤشرات مهمة على كفاءة ادارة المصرف في ادارة وتوجيه الاموال تُعد إدارة السيولة المصرفية والفجوة النقدية مع عرض النقود من أكثر التحديات إلحاحاً وتعقيداً للقطاع المصرفي الليبي في العقد الأخير. فبينما تعاني معظم الاقتصاديات العالمية من مشاكل 'وفرة السيولة' بعد برامج التيسير الكمي، يعاني الاقتصاد الليبي من مفارقة فريدة " سيولة مصرفية نظرياً مرتفعة) عرض نقدي واسع M2 في نمو (لكن عجز حاد في النقد الفعلي المتداول، مما يخلق أزمة يومية يعيشها المواطن الليبي في طوابير السحب أمام المصارف."

مشكلة الدراسة:

إن المشكلة الرئيسية في هذا الاطار تتمثل في السياسات المستخدمة لإدارة النقد من قبل السلطات النقدية تحت وطئة الظروف السياسية التي تمر بها الدولة الليبية التي ادت الى فقدان المواطنين الثقة بالجهاز المصرفي ككل واكتناز النقود خارجه وتعرش الدورة النقدية عن طبيعتها الاستراتيجية واختفاء جزء كبير من عرض النقود من التداول الامر الذي ادى الى ظهور نفوذ متسارع ومسيطر للسوق الموازي سبب في وجود مرض مزمن (الحرق): وهو الحصول على العملة المحلية بالتنازل والتضحية بانخفاض نسبة من قيمتها.

إن من اهم مصادر السيولة النقدية هي الودائع من قبل الافراد والشركات حيث تشكل ما نسبته (80%) من اجمالي الخصوم في المصارف التجارية. اذاً فإن المصارف تعتمد اعتماداً كبيراً على ما يتم ابداعه من العملاء لسير العمل المصرفي الطبيعي.

والتساؤلات هنا" - لماذا يتم تغطية العجز في توفير السيولة بزيادة طباعة العملة أي زيادة عرض النقود التي لا يجد قبولاً عاماً لدى بعض فئات الشعب.

- لماذا يختفي جزء كبير من المعروض النقدي الامر الذي يسبب في اختلال مسار الدورة النقدية المصرفية"

فرضيات الدراسة :

من خلال العرض السابق لإشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضية التالية:-

(هناك هوة و فجوة كبيرة بين عرض النقود وسياسات إدارة السيولة المصرفية في الجهاز المصرفي الليبي) .

اهداف الدراسة:

1. تقديم إطار تحليلي.

بناء نموذج يربط بين المتغيرات التالية:

- المفاهيم المصرفية الأساسية (الفجوة النقدية، فجوة السيولة، الميل الحدي للإقراض)
- المتغيرات الكلية (عرض النقود M2، الإيرادات النفطية، سعر الصرف)
- الخصائص المحلية الليبية (الاعتماد على النقد، الانقسام المؤسسي، طباعة العملة)

2. فهم العلاقة بين الفجوة النقدية وعرض النقود.

المحور الرئيسي للدراسة. العلاقة بين المفهومين يمكن تلخيصها في السؤال التالي:

لماذا لا تؤدي زيادة عرض النقود (طباعة النقد) إلى حل أزمة السيولة؟

في ليبيا، نلاحظ ظاهرة غريبة: رغم ارتفاع M2 بسبب طباعة النقد المستمرة، تبقى الفجوة النقدية لدى المصارف سالبة وحادة (طوابير السحب مستمرة).

تفسير المفارقة في السياق الليبي:

• النقد المطبوع حديثاً يذهب في الغالب لتغطية الرواتب والإنفاق الجاري، ثم يعود إلى المصارف لئیسحب مجدداً في دورة لا تنتهي.

• غياب وضعف وسائل الدفع الإلكتروني يعني إن كل معاملة تقريباً تحتاج إلى نقد، مما يضاعف الطلب.

• جزء من النقد المطبوع يُخزن خارج الجهاز المصرفي (اكتناز الجمهور) بسبب إنعدام الثقة.

3. التطبيقات العملية في القطاع المصرفي الليبي

بيانات الواقع الليبي مع:

• أرقام وحقائق عن طباعة 60 مليار دينار (2022-2023)

• تحليل أزمة مصرف ليبيا المركزي في أبريل 2024

• سيناريوهات تطبيقية تعكس واقع المصارف الليبية.

4. التحديات الفريدة التي يواجهها القطاع المصرفي الليبي.

الجدول رقم 1 يوضح التحديات الفريدة التي يواجهها القطاع المصرفي الليبي

التحدي	الشرح	الأثر على الفجوة النقدية	مستوى الخطر الإجمالي
الانقسام السياسي	وجود حكومتين متنافستين (طرابلس وبنغازي))	يؤدي إلى شلل في اتخاذ القرارات النقدية، وتعطيل الإصلاحات	عالٍ جداً
أزمة السيولة المزمنة	نقص حاد في النقد الفعلي المتداول رغم وفرة الودائع النظرية	يخلق فجوة نقدية يومية سالبة لدى المصارف	عالٍ
برامج طباعة النقد الضخمة (زيادة عرض النقود)	طباعة مليارات الدنانير دون تغطية إنتاجية كافية	يؤدي إلى تضخم المعروض النقدي دون حل جذري لأزمة السيولة	متوسط-عالٍ

مجتمع الدراسة:

1. مسؤولو إدارة المخاطر في المصارف الليبية

هم الموظفون المسؤولون عن تحديد وقياس وإدارة المخاطر التي تواجه المصرف، ومن أبرزها مخاطر السيولة (Liquidity Risk) ومخاطر السوق (Market Risk) يحتاجون إلى فهم كيفية قياس 'الفجوة النقدية' كأداة للإنذار المبكر، وتصميم سيناريوهات الضغط الخاصة بالوضع الليبي.

2. أقسام الخزانة (Treasury)

هم الفريق التشغيلي المسؤول عن إدارة التدفقات النقدية اليومية للمصرف. يقومون فعلياً بحساب الفجوة النقدية يوماً بيوم، ويتخذون قرارات متى يطلبون سيولة من المركزي؟ متى يبيعون أصولاً؟

3. إدارة الأصول والالتزامات (ALM)

المسؤولون عن إدارة عدم التطابق بين آجال استحقاق الأصول والخصوم. في المصارف الليبية، الودائع غالباً قصيرة الأجل (ودائع تحت الطلب) بينما الأصول محدودة، مما يخلق حساسية عالية لأي صدمة سيولة.

4. صناع السياسات النقدية في مصرف ليبيا المركزي

المحافظ، نوابه، أعضاء مجلس الإدارة، والإدارات المعنية بالسياسة النقدية وإدارة الاحتياطات. هم من يقرر طباعة النقد أو سحبه من التداول، ويحدد سعر الفائدة ونسب الاحتياطي الإلزامي.

منهجية الدراسة

ستعتمد الدراسة على بعض المناهج العلمية منها منهج دراسة الحالة والمنهج الاستقرائي و المنهج الوصفي من خلال ما تم الحصول عليه من معلومات وبيانات من مؤلفات وشبكة المعلومات الدولية وقائع واحداث تتعلق بموضوع الدراسة والتي سنتناول المحاور التالية للوصول الى نتائج وتوصيات تسهم جودة الدراسة .

المسار المنهجي للدراسة

المحور الأول: تعريف وحساب أنواع الفجوات النقدية في السياق الليبي.

• تعريف الفجوة الإجمالية: (Aggregate Cash Gap) تعتمد على العقود والالتزامات كما هي دون تعديل.

• تعريف الفجوة التحليلية: (Analytical Cash Gap) تعتمد على تعديل التدفقات بمعاملات سلوكية تعكس سلوك المودعين في أوقات الأزمات.

• حسابها بالأرقام باستخدام معادلة: $ACG = \sum \text{Inflows} - \sum \text{Outflows}$

• تطبيقها على أرقام ليبية حقيقية مثل استخدام بيانات الرواتب والاعتمادات المستندية وسحوبات المودعين.

مثال: حالة تطبيقية توضيحية من المشهد الليبي:

الجدول رقم 2 يوضح حالة تطبيقية توضيحية من المشهد الليبي

التدفق	المبلغ (مليون دينار)	ملاحظات خاصة لليبي
داخلية: إيداع رواتب القطاع العام	500	تأتي من حساب الحكومة لدى المركزي
داخلية: سداد قروض	50	منخفضة لأن الائتمان المصرفي محدود
خارجية: سحبيات نقدية متوقعة	600	بسبب الاعتماد على النقد
خارجية: اعتمادات مستندية مستحقة	100	لتمويل الواردات
الحساب	$-150 = 550 - 700$	فجوة سالبة

المحور الثاني: التمييز بين 'فجوة السيولة' و'الفجوة النقدية'

الجدول رقم 3 يوضح التمييز بين 'فجوة السيولة' و'الفجوة النقدية'

المعيار	الفجوة النقدية (Cash Gap)	فجوة السيولة (Liquidity Gap)
التعريف البسيط	هل لدينا النقد الفعلي الآن؟	هل لدينا أصول يمكن تحويلها إلى نقد؟
مثال ليبي	هل لدى الفرع 10 ملايين دينار في الخزينة لتوزيع الرواتب غداً؟	هل لدى المصرف سندات حكومية أو أذون خزانة يمكن بيعها؟
الأفق الزمني	قصير جداً: يومياً، أسبوعياً، وأقصى حد يوماً 30	متوسط إلى طويل : 30 يوماً (LCR)

المحور الثالث: تحليل أزمة السيولة المزمنة في ليبيا وعلاقتها بطباعة النقد

طباعة نقد ← ضخه للسوق ← يذهب للرواتب والاستيراد ← يعود للمصارف ← يُسحب مجدداً ← حاجة إلى طباعة جديدة ← تضخم

الجدول رقم 4 يوضح تحليل أزمة السيولة المزمنة في ليبيا وعلاقتها بطباعة النقد

البيان	القيمة	الدالة
تم طباعة	60 مليار دينار	محاولة لمعالجة أزمة السيولة
تم سحبها من التداول	47 مليار دينار	منها 10 مليار 'غير معروفة المصدر' (مزورة أو مطبوعة خارج السيطرة) فئة 20 دينار بمقدار (6.5) مليار فئة 50 دينار بمقدار (3.5) مليار
الصافي	+13 مليار دينار	زيادة صافية لكن الأزمة لم تنته

المحور الرابع: تقييم تأثير الإنقسام السياسي على إدارة السيولة المصرفية

الجدول رقم 5 يوضح تقييم تأثير الإنقسام السياسي على إدارة السيولة المصرفية

التأثير المباشر على إدارة السيولة	الحدث السياسي
شلل في اتخاذ القرارات النقدية ← تأخير ضخ السيولة للمصارف ← تفاقم الطوابير	محاولة إقالة أو استقالة محافظ مصرف ليبيا المركزي
إنخفاض الإيرادات من 1.2 مليون برميل/يوم إلى 425 ألف برميل/يوم ← عجز في تغطية الرواتب	إغلاق الحقول النفطية
تعطل العمليات الفنية (المقاصة، التحويلات) ← تجميد الخدمات المصرفية لأيام	نزوح كبار موظفي المركزي

الدراسات السابقة :

دراسة (محمد علي) بعنوان " السيولة في الاقتصاد الليبي الاسباب والمعالجة"

هدفت الدراسة الى تتبع جدور أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي ومعرفة اسباب تفاقمها و تدهور قيمة العملة المحلية وتوصلت الدراسة الى ان جدور الازمة ظهرت في منتصف مارس (2011) خلال احداث الربيع العربي التي ادت الى انخفاض الايرادات النفطية والعقوبات التي قررتها الامم المتحدة والإنفلات الأمني وحالة الافراط النقدي وسحب المدخرات (الودائع).

دراسة (عبدالله الفاضلي، مصطفى ابوزيد) "العوامل المؤثرة على سيولة المصارف التجارية"

هدفت هذه الدراسة قياس العوامل المؤثرة على سيولة المصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي واعتمدت الدراسة على تحليل الإنحدار المتعدد للبيانات (61) مصرفا مدرجا في الاسواق المالية لدول الخليج. اظهرت النتائج الى ان الودائع الى جمالي الاصول وجودتها لهما تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية على سيولة المصارف في حين ان نسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة تكلفة الى الدخل لهما تأثير سلبي على سيولة المصارف.

دراسة (ناجية عاشور) 2014 بعنوان دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية ، الجزائر تونس"

قامت الدراسة بمقارنة التجربة الجزائرية والتونسية ي دور البنك المركزي في إدارة السيولة و ركزت على الآليات المستخدمة في توجيه السيولة داخل الجهاز المصرفي. وبينت الدراسة ان فعالية أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل المصرف المركزي في الدولتين تتأثر بعنصر الاستقلالية لهذه المؤسسة و الوضع السياسي والاقتصادي العام.

دراسة (عبير عبدالله الدغيس) (2024) بعنوان " أثر عرض النقود بالمفهوم الواسع على النمو الاقتصادي في ليبيا.

تناولت الدراسة أثر عرض النقود بالمفهوم الواسع على الناتج المحلي والاجمالي في ليبيا خلال الفترة (2022.1980) باستخدام اسلوب الإنحدار الخطي البسيط

وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية و معنوية بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي كما بينت أهمية السيطرة على عرض النقود من خلال أدوات السياسة النقدية والمؤثرة على النشاط الاقتصادي .

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لعرض النقود (تطبيقات على ليبيا)

تعريف 'الفجوة النقدية (The Cash Gap)' في المشهد الليبي.

يمكن التعبير عن عرض النقود بأنه "مجموع وسائل الدفع المتوفرة لدى الناس، وبعبارة أخرى فإن عرض النقود كمية العملة الوطنية الورقية والمعدنية المتداولة خارج المصارف مضافاً إليها مجموع الودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية ويقصد بالعملة المتداولة خارج المصارف العملة التي بين أيدي الجمهور وهي تساوي العملة المصدرة مطروحاً منها العملة الموجودة بالجهاز المصرفي". (باري سيجل ص519).

ويتكون عرض النقود من نوعين من النقود هي (النقود القانونية أو الالزامية التي تتكون من العملة والمسكوكات ونقود الودائع المتمثلة في كمية النقود التي تودع لدى المصارف التجارية) ومن اهم المقاييس التي تقاس بها كمية المعروض من النقود هي

- العملة المتداولة (Mo): المتمثلة في العملة لدى الجمهور أي خارج الجهاز المصرفي .

عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1): أي مجموع وسائل الدفع المتداولة في الدولة والذي يمكن استخراجه $M1 = M0 + R1$ ودائع جارية للقطاع الخاص.

- عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) (التمثلة السيولة المحلية الخاصة ويمكن حسابه.

$$M2 = M1 + R2 + R3$$

R2 الودائع لأجل R3 وودائع التوفير

- عرض النقود بالمعنى الواسع (M3) (السيولة المحلية الاجمالية للمجتمع الاقتصادي ككل. ويمكن حسابه

$$M3 = M2 + R4$$

الودائع الأخرى

يتأثر عرض النقود بمجموعة من العوامل والمتغيرات وهي على النحو التالي:

- التغير في رصيد الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل .

- التغير في حجم القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف التجارية .
 - التغير الودائع لأجل و ودائع التوفير للجمهور .
 - التغير في ودائع الخزانة العامة لدى المصرف المركزي .
- ويمكن تلخيص العمليات التي تؤدي مباشرة الى زيادة أو تخفيض عرض النقود في الجدولين 6-7 التاليين (الارباح ص، 181)

الجدول رقم 6 يوضح العمليات التي تؤدي الى زيادة عرض النقود

الاصول	الخصوم
- الزيادة في رصيد الذهب للغراض النقدية	- انخفاض الودائع بالعملة الأجنبية .
- الزيادة في القروض والسندات التي يحتفظ بها المصرف المركزي	- انخفاض ودائع الخزانة العامة وما تحتفظ به من نقود سائلة .
- الزيادة في القروض والسندات التي يحتفظ بها المصارف التجارية	- انخفاض الودائع الزمنية.
	- انخفاض في حسابات رأس المال

الجدول رقم 7 يوضح العمليات التي تؤدي تخفيض عرض النقود.

الاصول	الخصوم
- انخفاض رصيد الذهب للأغراض النقدية.	- الزيادة الودائع بالعملة الأجنبية .
- انخفاض حجم السندات والقروض التي يمنحها المصرف المركزي	- الزيادة ودائع الخزانة العامة وما تحتفظ به من نقود سائلة .
- انخفاض في القروض والسندات التي تمنحها المصارف التجارية	- الزيادة الودائع الزمنية.
	- الزيادة في حسابات رأس المال .

لقد قام العديد من اهل الاختصاص من الاقتصاديين باستخدام الأرقام القياسية الأسعار للتعبير عن ارتفاع وانخفاض قيمة النقود خلال الفترات الزمنية الطويلة والمتوسطة والطويلة والقصيرة وذلك لغرض معرفة مدى زيادة أو انخفاض قيمة النقود بالنسبة للسلع والخدمات في أي وقت لاحق (حافظ الشعلي عمرو) ص(117)

إن عدم استقرار قيمة النقود يؤدي الى فشل جميع الخطط والسياسات الاقتصادية التي تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود لذلك فإن تغير قيمة النقود ما بين الصعود والهبوط من شأنه خلق حالة من عدم التأكد واليقين من المستقبل أو التنبؤ بأي ظاهرة من الظواهر الاقتصادية.

أ. المفهوم شائع في ليبيا.

في السياق المصرفي الاحترافي، الفجوة النقدية "هي الفرق الزمني والكمي بين التدفقات النقدية الداخلة (Inflows) والتدفقات النقدية الخارجة (Outflows) خلال أفق زمني محدد، مع الأخذ في الاعتبار العقود القائمة " والسلوك المتوقع للأطراف المتعاقدة.

ب. خصوصية الاقتصاد الليبي وتأثيرها على الفجوة النقدية

الجدول رقم 8 يوضح خصوصية الاقتصاد الليبي وتأثيرها على الفجوة النقدية

الخاصية	تأثيرها على الفجوة النقدية
تذبذب الإيرادات النفطية	عندما تنخفض أسعار النفط أو تُغلق الحقول، تنخفض قدرة مصرف ليبيا المركزي على توفير السيولة للمصارف، فتتسع الفجوة النقدية السالبة
اعتماد الميزانية على النفط	الرواتب والدعم والاعتمادات المستندية كلها مرتبطة بالإيرادات النفطية أي صدمة نفطية تترجم فوراً إلى صدمة سيولة
غياب التنوع الاقتصادي	عدم وجود قطاعات اقتصادية بديلة يعني أن المصارف لا تستطيع الاعتماد على مصادر محلية بديلة للسيولة

ج. الفجوة النقدية الإجمالية (Aggregate Cash Gap)

الفجوة النقدية الإجمالية هي صافي الفرق بين إجمالي التدفقات النقدية المتعاقد عليها (التدفقات الداخلة) وإجمالي الالتزامات المستحقة (التدفقات الخارجة) خلال فترة زمنية محددة.

$$\text{الصيغة: } ACG(t) = \sum \text{Cash Inflows}(t) - \sum \text{Cash Outflows}(t)$$

مثال: حالة تطبيقية على المشهد الليبي=(مصرف 'الجمهورية'):

الجدول رقم 8 يوضح حالة تطبيقية على المشهد الليبي

البيان	المبلغ (مليون دينار)	الشرح
تحويل من مصرف ليبيا المركزي	400	الحكومة حولت رواتب موظفي المنطقة
سداد قروض (أقساط شهرية)	50	من عملاء لديهم قروض
ودائع نقدية جديدة	20	من محلات تجارية ومؤسسات
إجمالي التدفقات الداخلة	470	-
سحوبات رواتب (نقداً)	500	الموظفون يسحبون رواتبهم فوراً
اعتمادات مستندية مستحقة الدفع	80	لمستوردي المواد غذائية
إجمالي التدفقات الخارجة	580	-
الفجوة النقدية الإجمالية	580 - 470 = 110-	فجوة سالبة

د. الفجوة التحليلية (Analytical Cash Gap)

إذا كانت الفجوة الإجمالية تعتمد على العقود فقط، فإن الفجوة التحليلية تذهب إلى مستوى أعمق من خلال دمج السلوكيات المتوقعة. (Behavioral Adjustments) هذا ضروري للغاية لأن العقود وحدها لا تعكس الحقيقة في أوقات الضغوط.

مثال: حالة تطبيقية على حساب الفجوة التحليلية في المشهد الليبي (سيناريو الأزمة):

الجدول رقم 9 يوضح حالة تطبيقية على حساب الفجوة التحليلية في المشهد الليبي

البند	القيمة التعاقدية (العادية)	المعامل السلوكي في الأزمة	القيمة المعدلة سلوكياً
تحويل من المركزي	400 مليون	0.70 (انخفاض بسبب عجز الإيرادات)	280 مليون
سداد قروض	50 مليون	0.90 (انخفاض طفيف)	45 مليون
ودائع جديدة	20 مليون	0.50 (الناس لا تودع في الأزمات)	10 مليون
الإجمالي الداخل المعدل	-	-	335 مليون
سحوبات رواتب	500 مليون	1.20 (زيادة لأن الناس تسحب فوراً)	600 مليون
اعتمادات مستندية	80 مليون	1.00 (نفسها)	80 مليون
الإجمالي الخارج المعدل	-	-	680 مليون
الفجوة التحليلية	-	-	-345 مليون دينار

1.2 الفرق بين 'الفجوة النقدية' و'فجوة السيولة' - المشهد الليبي

الجدول رقم 10 يوضح الفرق بين 'الفجوة النقدية' و'فجوة السيولة' - المشهد الليبي

المعيار	الفجوة النقدية (Cash Gap)	فجوة السيولة (Liquidity Gap)
النطاق (Scope)	ضيق جداً: يقتصر على النقد الفعلي (العملات والمعدنيات) + الأرصدة الجاهزة لدى المصرف المركزي	واسع جداً: يشمل جميع الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) مثل أدون الخزائنة والسندات الحكومية والودائع لدى المصارف الأخرى
التركيز (Focus)	التدفقات الفعلية متى يدخل (Actual Flows): النقد ومتى يخرج؟	عدم تطابق الاستحقاق (Maturity Mismatch): يهتم بفارق التواريخ بين استحقاق الأصول واستحقاق الخصوم
الاستخدام (Usage)	التخطيط اليومي لإدارة الخزينة: يستخدمه مدير الخزينة	الامتثال التنظيمي وإدارة المخاطر الاستراتيجية: يستخدمه مسؤول ALM لضمان أن المصرف يستطيع الصمود أمام سيناريو ضغط لمدة 30 يوماً
الأفق الزمني	قصير جداً: يومياً، أسبوعياً	متوسط إلى طويل: 30 يوماً (LCR) وسنة فأكثر (NSFR)

2.1 قيود خلق النقود في ليبيا: من أزمة النقد إلى طباعة العملة.

تعتبر السيولة المصرفية عن قدرة المصرف التجاري على التسديد النقدي لجميع التزاماته وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة، الأمر الذي يستدعي توفر نقد سائل عند الطلب لدى المصرف أو عن طريق تسهيل بعض الأصول إلى نقد بدون أي خسائر إذا يمكن القول إن السيولة المصرفية "هي الاحتفاظ بموجوات نقدية سائلة إضافة إلى الموجودات المالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية العاجلة .

تهتم المصارف التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة وذلك لسببين هما:

- **الأول** : إن نسبة التزاماتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً.
- **الثاني** : إن جزء كبير من هذه الالتزامات يُعد قصير الاجل (ودائع تحت الطلب) . (رضا صاحب ابو محمد ص(185)

هناك عدة عوامل مؤثرة في كيفية إدارة السيولة المصرفية من يجعلها تتغير باستمرار ومن أهمها :

(عمليات الايداع والسحب على الودائع ، معاملات العملاء مع الخزينة العامة ، رصيد عمليات المقاصة بين المصرف والمصارف الأخرى ، موقف المصرف المركزي من إدارة السيولة ، رأس المال الممتلك) .

إن نجاح العمل المصرفي مرتبط بشكل أساسي بمدى ثقة الجمهور في المصارف التجارية ما يجعلهم يطمنون على أموالهم عند ايداعها لديها ويوقفون إنهم سيحصلون عليها عند حاجتهم إليها دون أي عراقيل حيث إن توفر السيولة وقدرة المصارف التجارية على مواجهة طلبات السحب اليومية من أهم دعائم هذه الثقة (صالح الأمين الارباح) ص (109)

أ. "المفارقة الليبية: وفرة نفطية وندرة نقدية".

الجدول رقم 11 يوضح المفارقة الليبية: وفرة نفطية وندرة نقدية

الجانب	الوضع في ليبيا
السيولة النقدية الفعلية	نقص حاد، طوابير يومية أمام المصارف
الاحتياطيات الأجنبية	مليارات الدولارات لدى مصرف ليبيا المركزي
الموارد الطبيعية	احتياطيات نفطية ضخمة، إنتاج يصل إلى 1.2 مليون برميل يومياً

ب. القيد الأول: القيود المتعلقة بالسياسة النقدية

آلية الهيمنة المالية (Fiscal Dominance) في ليبيا:

آلية الهيمنة المالية (Fiscal Dominance) في ليبيا:

• عجز في الميزانية (الإنفاق > الإيرادات)

• الحكومة تضغط على مصرف ليبيا المركزي

• المركزي يطبع النقد لتغطية العجز

• زيادة المعروض النقدي (M2)

• ضغوط تضخمية وتراجع قيمة الدينار

• الحاجة إلى طباعة المزيد من النقد (دورة مفرغة)

اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي:

الجدول رقم 12 يوضح القيود المتعلقة بالسياسة النقدية

السعر	القيمة التقريبية	ملاحظات
سعر الصرف الرسمي	حوالي 4.8 دينار للدولار	يحدده مصرف ليبيا المركزي
سعر الصرف الموازي	قد يصل إلى 6-7 دنانير للدولار	يعكس الطلب الحقيقي على العملة الصعبة
الفجوة	3-4 دنانير (أكثر من 50% فرق)	تشجع على المضاربة والتهريب

ج. القيد الثاني: القيود المتعلقة بالعملة المادية.

أسباب أزمة النقد في ليبيا :

الجدول رقم 13 يوضح أسباب أزمة النقد في ليبيا

السبب	الشرح
الاعتماد المفرط على النقد	الاقتصاد الليبي لا يزال نقدياً بشكل كبير. معظم المعاملات (شراء سلع، دفع إيجار، حتى دفع رواتب العمالة الوافدة) تتم نقداً
ضعف الشمول المالي	نسبة قليلة من الليبيين لديهم حسابات مصرفية نشطة. الكثيرون يفضلون "الاحتفاظ بالنقد تحت المرتبة"
غياب وسائل الدفع الإلكتروني	بطاقات الائتمان، (POS) نقاط البيع، والمحافظ الإلكترونية ليست منتشرة بشكل كافٍ
تكس النقد خارج الجهاز المصرفي	مبالغ ضخمة من النقد تُخزن في المنازل بسبب انعدام الثقة في المصارف

د. القيد الثالث: قيود الاحتياطي والملاءة.

لماذا لا تستخدم المصارف الليبية الودائع في الإقراض؟

الجدول رقم 14 يوضح قيود الاحتياطي والملاءة

السبب	الشرح
مخاطر الائتمان العالية	البيئة الاقتصادية غير المستقرة تجعل منح القروض محفوفاً بالمخاطر
غياب الفرص الاستثمارية	القطاع الخاص ضعيف، والمشاريع الاستثمارية الكبيرة محدودة
تفضيل السيولة	المصارف تفضل الاحتفاظ بالسيولة أو إيداعها لدى المركزي بدلاً من إقراضها، تحسباً لأي أزمة
غياب الإطار القانوني	قوانين الإفلاس وضمن القروض ضعيفة، مما يجعل استرداد القروض المتعثرة صعباً

2.2 الميل الحدي للإقراض (MPLD) في المشهد الليبي.

الميل الحدي للإقراض (MPLD - Marginal Propensity to Lend) يقيس: 'كم يُضاف من القروض الجديدة مقابل كل دينار إضافي من الودائع (أو السيولة) يدخل المصرف؟' في ليبيا، هذا المفهوم يأخذ شكلاً مختلفاً تماماً عن النماذج العالمية .

في المشهد الليبي (MPLD) الجدول رقم 15 يوضح الميل الحدي للإقراض

المعيار	النموذج العالمي	النموذج الليبي
السلوك التاريخي	الميل الحدي للإقراض كان مرتفعاً (قريب من 1) كل ودیعة جديدة كانت تُقرض تقريباً فوراً	الميل الحدي للإقراض كان منخفضاً نسبياً حتى قبل الأزمة بسبب محدودية القطاع الخاص
السلوك الحديث	الميل الحدي للإقراض انخفض إلى حوالي 0.35 بسبب وفرة السيولة والقيود التنظيمية (بازل 3)	الميل الحدي للإقراض لا يزال منخفضاً جداً (أقل من 0.2 في كثير من الحالات)، لكن السيولة النقدية نادرة

المحور الثالث: دراسة حالة - أزمة السيولة وإدارة الفجوة بينها وبين عرض النقود في ليبيا.
قنوات تأثير إدارة السيولة وعرض النقود .

القناة الأولى:- الاحتياطات المصرفية والقدرة على التوسع الائتماني.

عندما يزيد المصرف المركزي الاحتياطات المتاحة للجهاز المصرفي ، سواء من خلال الشراء في السوق المفتوحة أو عبر إعادة التمويل أو خفض متطلبات الاحتياطي ، فإنه يخفف القيود التي قد تواجهها المصارف في التسوية والتمويل قصيرة الأجل . و إذا كان الطلب على الائتمان قائماً وكانت المصارف راغبة في التوسع فإن هذه الزيادة في الاحتياطات يمكن أن تدعم نمو القروض والودائع ، ومن ثم نمو عرض النقود الواسع . أما إذا امتنع المصرف المركزي السيولة أو رفع متطلبات الاحتياطات فإن قدرة المصارف على توسيع ميزانياتها تنخفض نسبياً ، أو ترتفع كلفة ذلك ما يبطئ عرض النقود . (Gray.2011:IMF.2016)

القناة الثانية:- قناة سعر الفائدة وكلفة السيولة.

من خلال يسمى القناة السعرية فعندما يضبط المصرف المركزي كمية السيولة بما يتسق مع مستوى معين لسعر الفائدة القصير ، فإنه يؤثر في كلفة التمويل بين المصارف وفي كلفة الائتمان المقدم للقطاع الخاص . فإذا انخفضت هذه الكلفة زادت جاذبية الاقتراض بالنسبة للمؤسسات والأفراد ، وارتفعت قدر المصارف للإقراض في حدود المخاطر المقبولة ، ومن ثم ينمو خلق الودائع و يتوسع عرض النقود . أما إذا ارتفعت الكلفة نتيجة تشديد السيولة ، فإن الطلب على القروض يتراجع عادة وتتباطأ عملية خلق النقود .

(Mishkin.2022:ECB2026)

القناة الثالثة: قناة الائتمان المصرفي وخلق الودائع.

لا يتحول أثر السيولة الى عرض النقود إلا إذا انعكس على الائتمان المصرفي أو على مكونات الودائع فالمصارف عندما تمنح قرضاً للقطاع الخاص أو الحكومة أو لبض المؤسسات فإنها في الغالب تنشئ فب الوقت نفسه وديعة مصرفية جديدة . وهذه الوديعة تدخل ضمن أحد المجاميع النقدية (الفجوات النقدية) بحسب طبيعتها ومدنها لذلك فإن إدارة السيولة توسع قدرة المصارف على الاقتراض أو تقلل حوافزها للاحتفاظ بأصول راکدة ستنعكس في المعتاد على عرض النقود . (McLeay et al.2014)

القناة الرابعة: التنبؤ و الثقة و الاستقرار المالي .

عندما يشعر العملاء إن المصرف المركزي كسلطة نقدية عليا في الدولة قادر على تزويد السوق بالسيولة عند الحاجة وأنه يمتلك أدوات فعالة ومستقل في قراراته في السيطرة على السوق النقدي ترتفع ثقتهم في الجهاز المصرفي والاطمئنان على أموالهم من ما يجعلهم أقل ميلاً الى التحول المفرط نحو الاكتناز النقدي للعملة المحلية والاجنبية وهذا يساعد على بقاء الودائع داخل الجهاز المصرفي بالتالي يدعم استقرار عرض النقود والعكس صحيح.

3.1 أزمة النقد الليبية: الأبعاد والأسباب

أ. طباعة 60 مليار دينار (حوالي 11 مليار دولار)

أعلن مصرف ليبيا المركزي عن طباعة 60 مليار دينار ليبي لمعالجة أزمة السيولة النقدية المزمنة. توزيع الكمية المطبوعة :

الجدول رقم 16 يوضح توزيع الكمية المطبوعة

الشرح	المبلغ (مليار دينار)	التوقيت	الوضع
الأولى	25	تم استلامها بالفعل	تم توزيعها على المصارف المحلية
الثانية	14	متوقع وصولها قبل نهاية العام	قيد الاستيراد
الثالثة	21	-	سيتم استيرادها لاحقاً خلال عام 2024
الإجمالي	60		

ب. المفارقة: سحب 47 مليار دينار من التداول

الكشف المهم: 16 مليار دينار 'غير صادرة عن المصرف المركزي' من بين الـ 47 مليار دينار التي تم سحبها، كإن حوالي 16 مليار دن إن'ير 'غير صادرة عن المصرف المركزي وغير معروفة له

الاحتمال	الشرح	المصادر المحتملة
عملة مزورة	أوراق نقدية مزيفة بجودة عالية	عصابات التزوير الدولية
عملة مطبوعة بشكل غير رسمي	مطابع محلية أو عبر وسطاء	جهات داخل ليبيا (جماعات مسلحة، أطراف سياسية) قامت بطباعة عملة بدون ترخيص
عملة طبعتها جهات خارجية	دول أو جهات خارجية طبعت الدينار الليبي للتأثير على الاقتصاد	تقارير أشارت إلى روسيا كمصدر محتمل لبعض العملات المطبوعة

3.2 الإنقسام السياسي وأثره على إدارة السيولة.

أ. أزمة مصرف ليبيا المركزي (أبريل 2024)

في أبريل 2024، أعلنت أزمة حادة حول قيادة مصرف ليبيا المركزي. حاولت حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس (برئاسة عبد الحميد الدبيبة) إقالة المحافظ الصديق عمر الكبير. الرد جاء سريعاً من الحكومة المناوئة في بنغازي (برئاسة أسامة حماد) بأمر إغلاق الحقول النفطية في الشرق.

ب. النتائج المباشرة للأزمة.

الجدول رقم 18 يوضح النتائج المباشرة للأزمة

التأثير	التفاصيل	الأثر على الفجوة النقدية
انهيار الإنتاج النفطي	انخفض الإنتاج من حوالي 1.2 مليون برميل/يوم إلى 425,000 برميل/يوم	انخفاض الإيرادات ← عجز في تمويل الرواتب والاعتمادات المستندية ← تفاقم أزمة السيولة
تعليق الخدمات المصرفية	تم تعليق الخدمات المصرفية الأساسية والمعاملات لأسبوع كامل	المواطنون لم يتمكنوا من سحب رواتبهم أو تحويل أموالهم ← أزمة سيولة حادة ومباشرة
نزوح قيادات المصرف المركزي	أجبر المحافظ وعدد من كبار الموظفين على الفرار من البلاد بسبب تهديدات مسلحة	شلل في اتخاذ القرارات النقدية وتعطل العمليات الفنية

3.3 الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة

أ. تخصيص 2.5 مليار دولار للاعتمادات المستندية (مارس 2024)

أعلن مصرف ليبيا المركزي عن ضخ 2.5 مليار دولار اعتباراً من 1 أبريل 2024، لتسوية الطلبات المعلقة للاعتمادات المستندية، وتسوية حجوزات الأغراض الشخصية، وتغطية احتياجات المصارف

ب. التحول الرقمي كحل استراتيجي

عقد محافظ مصرف ليبيا المركزي ناجي محمد عيسى اجتماعاً موسعاً مع مدراء عموم المصارف التجارية لتعزيز التحول الرقمي، شمل:

الجدول رقم 19 يوضح التحول الرقمي كحل استراتيجي

المحور	التفاصيل
تطوير خدمات الدفع الإلكتروني	لتقليل استخدام النقد في المعاملات اليومية
الاستعداد لإطلاق ONEPAY و LYYPAY	خدمات تحويل الأموال بالعملة الأجنبية عبر منصات رقمية
تلبية طلب الأنشطة التجارية لأجهزة POS	نشر نقاط البيع في المحلات التجارية لتمكين الدفع بالبطاقات

المحور الرابع: حالات التطبيقية (Case Studies - المشهد الليبي)

تمرين (1): حساب الفجوة اليومية

المعطيات: لدى مصرف 'الوحدة' البي إانات التالية ليوم غد (يوم صرف رواتب القطاع العام): كما في الجدول 20

الجدول رقم 20

البيان	(مليون دينار) المبلغ
سداد قروض	80
ودائع جديدة	30
تحويلات من مصرف ليبيا المركزي	50
إجمالي التدفقات الداخلة	160
سحوبات متوقعة (رواتب)	200
التزامات اعتمادات مستندية	50
إجمالي التدفقات الخارجة	250

الحل المفصل:

الخطوة 1: حساب الفجوة النقدية

الفجوة النقدية = التدفقات الداخلة - التدفقات الخارجة = 160 - 250 = -90 مليون دينار

الخطوة 2: تحديد نوع الفجوة

الفجوة = -90 مليون دينار (سالبة)

التفسير: المصرف يعاني من عجز نقدي قدره 90 مليون دينار. سيحتاج إلى 90 مليون دينار إضافياً فوق ما لديه لتغطية طلبات السحب والاعتمادات المستندية غداً

الخطوة 3: الإجراءات الممكنة في المشهد الليبي

الجدول رقم 21 يوضح الإجراءات الممكنة في المشهد الليبي

الإجراء	الشرح	مدى الجدوى في ليبيا
التواصل العاجل مع مصرف ليبيا المركزي	طلب سيولة إضافية (نقد فعلي) من المركزي	الأكثر جدوى. المركزي هو المصدر الوحيد للسيولة الطارئة في ليبيا
تأجيل بعض الاعتمادات المستندية غير العاجلة	الاتصال بالمستوردين وطلب تأجيل دفع الاعتمادات المستندية ليوم أو يومين	المستوردون متعاونين، لكن قد إن ممكن إذا ك يسبب مشاكل في الإمدادات
تقليل سقف السحب للعملاء	فرض حد أقصى للسحب النقدي (مثلاً دينار) لكل عميل لتقليل الطلب 2000	ممكن، لكنه سيؤدي إلى غضب العملاء وطوابير أطول

تمرين (2): تحليل الميل الحدي للإقراض (MPLD) - مقارنة مصرفية

المعطيات: لدى مصرفين في ليبيا: كما في الجدول 22

الجدول رقم 22

المصرف	نسبة الأصول السائلة إلى الودائع	ملاحظات
المصرف أ (تجاري كبير)	8 % (منخفضة)	يعاني من نقص حاد في السيولة، طوابير يومية أمام فروعه
المصرف ب (تجاري متوسط)	22 % (مرتفعة نسبياً)	لديه سيولة أفضل، صرافات آلية عاملة

الإجابة النهائية: المصرف أ هو الذي سيكون لديه ميل حدي أعلى للإقراض، لأن نسبته المنخفضة من الأصول السائلة (8%) تعني إنه يعاني من ضيق سيولة حاد، والطوابير اليومية أمام فروعه تعني إن الفجوة النقدية السالبة لديه كبيرة ومستمرة.

تنبيه مهم: حتى لو كان الميل الحدي للإقراض لدى المصرف 'أ' أعلى، فإنه في المشهد الليبي لا يزال منخفضاً مقارنة بالمعايير العالمية، لأن البيئة العامة لا تشجع على الإقراض.

تمرين (3): السيناريو الضاغط (Stress Test) - صدمة نفطية.

السيناريو: افترض أن إحدى المجموعات المسلحة أعلنت إغلاق ميناء تصدير نفطي رئيسي (كما حدث في أبريل 2024 مع حقل الفيل)، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 60% لمدة 3 أشهر

الجدول رقم 23 يوضح السيناريو الضاغط - (صدمة نفطية Stress Test)

الشرح الموجز	الاتجاه	الجانب المتأثر
انخفاض الإيرادات النفطية يقلل قدرة المركزي على دعم المصارف	تتخفص	قدرة المركزي على توفير السيولة
الشركات والمودعون الكبار قد يسحبون ودائعهم خوفاً	سحب محتمل	(سلوك المودعين) السيناريو الأسوأ
نقص الدولار ← نقص السلع ← تضخم وأزمة معيشية	تتوقف أو تتباطأ	الاعتمادات المستندية

• المحور الخامس. النتائج والتوصيات

أولاً. ملخص النتائج

- من خلال الإجابة على التساؤلات الواردة في إشكالية الدراسة وإختبار الفرضية التي تم صياغتها لهاتم استخلاص النتائج التالية من المعلومات والبيانات الواقعية التي تم الحصول عليها الحياة الاقتصادية الليبية:-
- قلة مصادر التمويل في الاقتصاد الليبي والاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية المتعثرة ومحدودية الاستثمارات الخارجية للدولة الليبية وربما تصل الى التصفية والتنازل عن وعن اختفاء الإيرادات الناتجة الاصول الخاصة بالدولة الليبية و التي تعد كأحد مصادر الدخل البديلة للنفط.
 - إنقسام السلطات النقدية والتدخل في سياساتها المصرفية ما أدى لضعف سيطرتها على القطاع المصرفي من بينها موضوع الدراسة وهو هشاشة إدارة السيولة وزيادة عرض النقود وإختفائه.
 - ضعف الشمول المالي و البنية التحتية للخدمات الالكترونية البديلة عن النقد وتوقفها في أوقات الدروة والاقبال الكبير على وسائل الدفع والتحويلات عن طريق التطبيقات المصرفية و ورود المرتبات.
 - الاضرابات السياسية وحالات الاحتراب من حين لآخر تؤدي الى زيادة الطلب على السيولة وسحب الودائع خوفاً من ضياع الاموال وعدم القدرة على " أي إنهيار الثقة المصرفية نتيجة تكرار الازمات والقيود على عمليات السحب " وعزوف العملاء عن الايداع وتفضيل عملة الاحتفاظ بالكاش في المنازل
 - زيادة الانفاق الحكومي الهائل في غياب ما يقابله و يوازيه من الناتج المحلي " زيادة المصروفات وقلة الإيرادات " والتنامي الرهيب للسوق الموازي المسيطر والمضارب على النقد المحلي و الاجنبي.

المحور الخامس:ثانياً. ملخص التوصيات (ليبيا)

التوصية الأولى: تنويع مصادر التمويل - تقليل الاعتماد على النقد

الإجراء	التفاصيل	المسؤول
التوسع في خدمات الدفع الإلكتروني	كما أوصى محافظ مصرف ليبيا المركزي ناجي محمد عيسى في اجتماع 22 سبتمبر 2025	مصرف ليبيا المركزي +المصارف التجارية
تفعيل شبكة الصرافات الآلية	ضمان توفر النقد في الصرافات بشكل دائم لتقليل الطوابير أمام فروع المصارف	المصارف التجارية
تشجيع الدفع عبر الهاتف المحمول	بالتعاون مع شركات الاتصالات ليببانا المدار، وغيرها	مصرف ليبيا المركزي + شركات الاتصالات
حملات توعية للمواطنين	لشرح فوائد الدفع الإلكتروني وتشجيعهم على فتح حسابات مصرفية	المصارف + وزارة المالية

التوصية الثانية: تعزيز استقلالية و استقرار مصرف ليبيا المركزي.

الإجراء	التفاصيل	المسؤول
توافق سياسي حول قيادة المصرف المركزي	قسامات التي تشمل القطاع المصرفي. يجب أن تكون إن تجنب ال قيادة المركزي محايدة ومتقفاً عليها من جميع الأطراف	الأطراف السياسية الليبية (بوساطة أممية أو إقليمية)
تفعيل أدوات امتصاص السيولة	تفعيل أدوات لإدارة (IMF) كما أوصى صندوق النقد الدولي المعروض النقدي بشكل فعال والسيطرة على التضخم	مصرف ليبيا المركزي
الشفافية في طباعة النقد	عن كميات العملة المطبوعة وأسبابها بشكل واضح إن الإعل وعني، لبناء الثقة	مصرف ليبيا المركزي

التوصية الثالثة (التنبؤ) محاكاة السلوك في سيناريوهات الأزمات.

السيناريو	التعديلات السلوكية المفترضة	كيف تستعد له؟
إغلاق الحقول النفطية	انخفاض الإيرادات ← تأخر تحويلات المركزي ← زيادة طلبات السحب من المودعين	الاحتفاظ باحتياطي سيولة أعلى من المعتاد
موجة سحب جماعية بسبب الذعر السياسي	المودعون يسحبون ودائعهم خوفاً من تجميدها أو تعثر المصرف	وضع سقف للسحب مؤقتاً والتواصل مع المودعين الكبار لطمأننتهم
الطلب الموسمي على النقد	في شهر رمضان الأعياد، العودة إلى المدارس، مواسم الزفاف ،	طلب سيولة إضافية من المركزي قبل أسبوعين على الأقل

التوصية الرابعة: إدارة الضمانات والاحتياطيات.

الإجراء	التفاصيل	المسؤول
الاحتفاظ بنسبة أعلى من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)	مثل الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي (الجزء الفائض عن ة قصيرة الأجل (إن وجدت) إن الاحتياطي الإلزامي)، وأذون الخز	المصارف التجارية
تنويع مصادر العملة الصعبة	عدم الاعتماد فقط على مبيعات مصرف ليبيا المركزي. يمكن البحث ، عن مصادر بديلة (تحويلات المغتربين، الاستثمارات الأجنبية (السياحة)	مصرف ليبيا المركزي المصارف التجارية
إنشاء سوق للأوراق المالية	تطوير سوق الأوراق المالية الليبي ليكون سوقاً نشطاً يمكن من خلاله بيع وشراء أذون والسندات بسهولة	مصرف ليبيا المركزي سوق المال الليبي

خلاصة التوصيات

الرقم	التوصية	الفكرة الأساسية	الأولوية
1	تنويع مصادر التمويل - تقليل الاعتماد على النقد	، التحول الرقمي، الدفع الإلكتروني الصرافات الآلية	عالية جداً (حل جذري)
2	تعزيز استقرار مصرف ليبيا المركزي	توافق سياسي، استقلالية، شفافية، أدوات امتصاص سيولة	عالية جداً (حماية المؤسسة)
3	محاكاة السلوك في سيناريوهات الأزمات	نماذج سلوكية تأخذ في الاعتبار إغلاق الحقول، الذعر السياسي، الطلب الموسمي	عالية
4	إدارة المضونات والاحتياطيات	الاحتفاظ بأصول سائلة، تنويع مصادر العملة الصعبة، تطوير السوق	متوسطة إلى عالية

المراجع

- الكتب

- 1- أبو حمد، رضا صاحب. (2002). إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر (الطبعة الأولى). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

- 2- الأرباح، صالح الأمين. (1998). النقود والمصارف (الطبعة الثانية). دار رباح للطباعة والنشر. طرابلس، ليبيا.
- 3- الأرباح، صالح الأمين. (2001). الجهاز المصرفي في الجماهيرية. منشورات المعهد العالي للإدارة والأعمال المصرفية. ليبيا. صادق راشد الشمري. إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان الاردن الطبعة الاولى (2009).
- 4- سيجل، باري ن. (1987). النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقيدين (ترجمة طه عبدالله منصور وعبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد). دار المريخ للنشر. الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 5- السامرائي، يسري مهدي، والدوري، زكريا مطلق. (2006). البنوك المركزية والسياسة النقدية. دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. حافظ شعيلي عمرو. النقود والبنوك وعمليات التحويل الخارجي. منشورات جامعة الفاتح. طرابلس ليبيا (2007)
- التقارير .

وكالة الأنباء الليبية. (2024، أبريل). اجتماع بنغازي. وكالة الأنباء الليبية

مصرف ليبيا المركزي. (2024، مارس). اجتماع التحول الرقمي. مصرف ليبيا المركزي

The Libya Observer. (2024، مارس). ضخ 2.5 مليار دولار في السوق الليبي. (مارس، 2024). The Libya Observer.

Africa Confidential. أزمة مصرف ليبيا المركزي. (أبريل، 2024). Africa Confidential.

Business Insider Africa. طباعة 60 مليار دينار ليبي وتأثيرها على الاقتصاد. (2023). Business Insider Africa.

توصيات إدارة السيولة. (2024). (IMF METAC) صندوق النقد الدولي – مركز المساعدة الفنية للشرق الأوسط والسياسة النقدية. صندوق النقد الدولي

مصرف ليبيا المركزي. (سنوات متعددة). النشرات الدورية والإحصاءات المصرفية والنقدية والتقارير السنوية طرابلس: مصرف ليبيا المركزي

المراجع الأجنبية:

- McLeay.M.Radia.A& Thomas .R(2014).Money Creation in the Modern Economy.Bank of England Quarterly Bulletin.2014.

- Gray .S .(2011) Central Bank Balancas and Reserve Requirements IMF Working Paper WP/11/36. International Monetary Fund.

- Mishkin .F. S (2022). The Economiec of Money . Banking .and Financial Markets

(13 th ed) pearson.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJH** and/or the editor(s). **SAJH** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.